استراتيجية التنمية الاقتصادية فى السبعينيات

الدكتور السيد جاب الله

يعتمد تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نظرة مزدوجة تحدد أمل المجتمع وما يتطلع اليه من تقدم ، وتسعى فى ذات الوقت الى امكانيات تحقيق هذا الامل ، ومهما يكن من شأن حقيقة أن التخطيط عملية ارادية الا ان ارادة التغيير يتحكم فيها فى الزمن القصير بل والمتوسط هيكل الانتاج القائم بما فى ذلك علاقاته الخارجية كما يتحكم فيها فى الزمن الاطول الموارد المتاحة والاتجاهات السكانية وكثير من القيم الاجتماعية والتنظيمية ، من أجل ذلك فان التخطيط يبدأ بتحليل الاقتصاد القائم هيكلا وأداء باعتبار أن الحاضر هو حصيلة نمو وتجارب وتطور الماضى التى تفيد منها بالخبرة ، وباعتبار ان هذا الحاضر هو أيضا الواقع الذى ينطلق منه ويقارن معه تطور المستقبل .

والخطة من الناحية الفنية نظام قائم بذاته يتسم بالترابط والاعتماد المتبادل كما يتسم بالتوازن بين عناصره المختلفة ، وهى تعبر عن معادلة يتم التحرك بمقتضاها فى حدود عوامل محددة وعلاقات معينة . وهى بكل ذلك تهدف بعد حصر الطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية ، الى تعبئتها لامثل استخدام لرفع المستوى المادى والاجتماعى والثقافى للسكان . وتحقيق الرفاهية الاجتماعية هو الغاية التى تظهر فى شكل أهداف مرحلية تحدد بالخطط المتتالية لتغيير المجتمع جزئيا فى الزمن القصير ليصبح هذا التغيير جذريا فى الزمن الطويل .

والاهداف وأولوياتها من صنع المجتمع وقيادته السياسية وتقوم القيادة السياسية بصفة خاصة بتحديد معدل النمو الاقتصادى ، واتجاهات وتطوير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى وما يستتبع ذلك من تحديد معدلات نمو الاستهلاك الجماعى والعائلى وتحديد الموقف مع العالم الخارجى . ويقوم التخطيط ببلورة أهداف الدولة واعطائها أبعاد متناسبة وربطها مع الطاقات والموارد المتاحة فى صورة خطة اقتصادية واجتماعية مركزية عينية يمكن عن طريق تنفيذها تحقيق هذه الاهداف .

ويراعى بشأن الاهداف الاقتصادية للمجتمع انها لا تتكامل الا فى نطاق معين تبدأ بعده فى التضارب . لذلك يصبح من الضرورى الوصول الى المستوى الذى يتحقق عنده التكامل بين الاهداف الاقتصادية المختلفة حتى يمكن تحقيقها جميعا . بمعنى أن وظيفة التخطيط هى بالضرورة أيضا تعظيم تحقيق هذه الاهداف مجتمعة ، وليس تعظيم هدف أو أكثر على حساب أهداف أخرى قرر المجتمع أولويتها فى التنفيذ .

التنمية فى ظل الحرب :

اثبت الاداء الاقتصادى منذ سنة ١٩٦٨ امكانية السير فى التنمية جنبا الى جنب مع توفير الاحتياجات الكاملة والمتزايدة للمعركة حسب ما تقرره القيادات السياسية والعسكرية ٠

وقد جاء بيان ٣٠ مارس واضحا وصريحا فى هذا الشأن اذ نص على « حشد كل قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الارض وتحقيق النصر من جانب واعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر » .

واستراتيجية بداية السبعينيات ترتكز أساسا على أن تظل للمعركة الاولوية الاولى على ما عداها ، الا أنه من الطبيعى بانتهـــاء المعركة ستنخفض مخصصات الدفاع عما هى عليه فى وقتها ، ولكن من المتوقع أن تظل أكبر مما كانت عليه قبلها حفاظا على أمننا القومى .

التوسع فى الاستثمار :

ان استراتيجية التنمية فى السبعينيات تقوم أولا وأساسا على التوسع الاقتصادى بأقصى معدل ممكن ، ويعنى ذلك فيما يختص بالاستثمار التوسع فيه الى أقصى حد تسمح به الموارد . ويختلف هذا الاتجاه عن اتجاه سياسة الانكماش التى سادت خلال حقبة فى الستينيات ، وقد انتهت سياسة الانكماش بفضل الالهام السياسى للزعيم الراحل مع بداية سنة ١٩٦٨ ، اذ تم منذ هذه السنة طرح سياسة الانكماش جانبا نتيجة لمـــا أدت اليه من انخفاض الناتج القومى فى سنة ٦٦ــ١٩٦٧ والى جموده فى سنة ٦٧ــ١٩٦٨ ، وما استتبعه ذلك من انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض حجم التجارة الخارجية وزيادة عبء ميزان المدفوعات بالقياس للتطور فى الدخل ٠ ونظرا لما حققته سياسة التوسع من نجاح ، فانه من اللازم مناقشة امكانياتها الفنية فيما يتصل بكل من الاستثمار والادخار ٠

ان التطلع الى زيادة الاستثمارات تحت ظروف التقدم الاقتصادى يستمد منطقه من أن الزيادة فى الاستثمارات هى بذاتها الزيادة فى المدخرات التى يوفرها هذا التقدم . وهى بذاتها أيضا مصدر التمويل فى المستقبل الذى يسمح بدوره باستثمارات جديدة . وبعبارة أخرى فان ضمان تمويل الزيادة فى الاستثمارات تحت ظروف التقدم يتأصل فى هـــذا التقدم نفسه والذى يكون فى جزء منه زيادة فى المدخرات المستثمرة .

ويكون من التناقض فى التفكير الاقتصادى الرأى بعدم امكان التوسع فى الاستثمارات تحت ظروف التقدم بحجة حصول التمويل ٠ وما لم يستوعب الدفاع ضد العدوان فائض التقدم الاقتصادى فان الرأى بعدم امكان التوسع فى الاستثمارات يعنى بداهة الرأى بترك فائض هذا التقدم لتلتهمه باقى عناصر

الاستهلاك وما يستتبعه ذلك من فرض الجمود الاقتصادى نتيجة لجمود الاستثمار ٠

ويمكن أن نتجنب كثيرا من المشاكل الفكرية والتطبيقية المتصلة بالمدخرات اذا التزمنا بتعريفها الاقتصادى من وجهة نظر المجتمع . فمدخرات المجتمع فى فترة ما هى ما يتم له استثماره خلال هذه الفترة . وبمقتضى هذا التعريف يمكن أن نتجنب المفاهيم المخالفة للمدخرات من وجهة النظر الفردية والخاصة . وهى مفاهيم تختلف تماما بل وقد تتضارب مع مفهوم المدخرات من وجهة نظر المجتمع . كما يمكن أن نتجنب النظر الى المدخرات من الناحية المالية الصرفة اذ يلزم النظر الى المدخرات من وجهيها المالى والعينى معا . ومن الواضح أن الجانب العينى للمدخرات ينصب على سلع وخدمات معينة ، وهى فقط تلك السلع والخدمات التى تدخل فى اقامة الاستثمارات ٠ وهذه السلع والخدمات تعتبر طاقة ادخارية حتى يتم استخدامها فعلا فى الاستثمار فتصبح حينئذ مدخرات محققة . واذا لم يتم استخدام الطاقة الادخارية العينية فى الاستثمار فانها تتبدد بالتسرب الى الاستهلاك حتى ولو تم الابقاء على جانب من قيمتها المالية ٠ وفى هذه الحالة الاخيرة يكون الجانب المالى المتبقى مجرد مكتنزات مالية ليس لها من وجهة نظر المجتمع قيمة ادخارية نظرا لاستبعاد الجانب العينى المقابل لها فى الاستهلاك ٠

وطبيعى أن امكان تنمية المدخرات يتوقف على مدى امكان التحكم فى نمو الاستهلاك وعلى مدى امكان تعبئة المدخرات المتاحة فعلا بعد هذا الاستهلاك ، وفى هذا الصدد يلعب النظام المالى (ميزانية الدولة والائتمان المصرفى والتأمين) دورا حاسما عن طريق تنظيمه لعملية تكوين وتعبئة المدخرات والتحكم فى الدخول المتاحة والاستهلاك فى الحدود المخططة ٠

ويكفى للتدليل على امكانيات التوسع فى الاستثمار أنه خلال الستينيات ورغم الضغوط الاقتصادية والسياسية التى بدأت منذ منتصفها ملقية بأعباء متزايدة على الموارد القومية ، أمكن استثمار ما يزيد عن ٣٢٥٠ مليون جنيه مع تخفيض معدلات الاعتماد على العالم الخارجى ، نفذ منها نحو ١٥١٣ مليون جنيه خلال السنوات الخمس الاولى ٠

وفيما يختص بمعدل النمو الذى تستهدفه استراتيجية التوسع ، فانه يمكن أن نتطلع فى ثقة الى تحقيق معدل نمو قدره ٥ ــ ٦ فى المائة خلال فترة العدوان وهو نفس معدل النمو الذى أمكن تحقيقه فعلا خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ كما يمكن أن نتطلع فى ثقة الى معدل نمو يزيد على ٧ فى المائة سنويا بعد انتهاء العدوان وهو معدل يسمح بمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، ويقارن هذان المعدلان بمتوسط معدل النمو السنوى فى الخطة الخمسية الاولى الذى وصل الى نحو ٦ر٥ فى المائة وبمتوسط معدل النمو فى السنوات الخمس التالية الذى وصل الى ٣ر٥ فى المائة بسبب سياسة الانكماش ، ولولا التوسع فى التنمية فى العامين الاخيرين لما تحقق الوصول الى هذه النسبة على الرغم من انخفاضها وقصورها عن تحقيق آمال المجتمع ٠

تطوير هيكل الاقتصاد القومى :

يحقق التوسع كاستراتيجية أساسية زيادة الناتج فى كافة القطاعات الاقتصادية ودفع عجلة التنمية بمعدلات أسرع فيها ، ونظرا لأهمية قطاع الصناعة بوصفه القطاع القائد فى التنمية وفى خلق الدولة العصرية ، فان استراتيجية التنمية فى السبعينيات تقوم على تعديل الهيكل الاقتصادى بما يحقق لأول مرة فى تاريخنا الاقتصادى زيادة فى الدخل الصناعى عن الدخل الزراعى ، وسيشهد منتصف السبعينيات بداية هذا التحول الذى سيستمر بخطى متزايدة خلال النصف الثانى من السبعينيات .

وفيما يختص بمختلف الانشطة الصناعية يقدر ان يحدث تغير كبير فى هيكل الصناعات التعدينية والاستخراجية والتحويلية بعد أن حققت الخطة فى الحقبة الماضية رصيدا ضخما من الطاقات الجديدة ومن الاستثمارات التى نفذت ولم تعد تحتاج الا الى اضافات محدودة لتعطى ثمارها بالكامل فى مجالات الانشطة التعدينية والاستخراجية (البترول) والمعدنية والهندسية والاستهلاكية ، اذ بلغ الموجه من استثمارات لنشاط التعدين والاستخراج والصناعة خلال العشر سنوات الماضية ما يزيد على ٩٠٠ مليون جنيه ، هذا بالاضافة الى ما تم من ارساء القاعدة الاساسية للصناعات الانتاجية التى تعتبر الركيزة الاساسية لانطلاق التنمية فى المرحلة القادمة . وان اتمام انشاء السد العالى وما ترتب عليه من توفير القدرة الكهربائية التى تسمح بمضاعفة الاستخدامات الحالية من الطاقات الكهربائية ستيسر اتمام تنفيذ قاعدة الصناعات الانتاجية كصناعات الالمونيوم والفيروسليكون والصناعات الكيماوية جنبا الى جنب مع الانتهاء من تنفيذ مجمع الحديد والصلب الذى يقدر اجمالى استثماراته بنحو ٤٠٠ مليون جنيه الأمر الذى يتوقع معه أن يتحقق فى السبعينيات تغيرا جذريا أساسيا فى الهيكل الصناعى المصرى .

ويكفى للتدليل على ذلك أنه ينتظر فى منتصف السبعينيات أن ترتفع الاهمية النسبية للصناعات الانتاجية شاملة البترول الى ٤٦ر٨ فى المائة من قيمة الانتاج الصناعى مقابل ٣٨ر٢ فى المائة فى ٦٩ — ١٩٧٠ فى حين تنخفض الاهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية الى ٥٣ر٢ فى المائة مقابل ٦١ر٨ فى المائة .

كما أنه من المستهدف خلال السبعينيات الارتفاع بنمو ناتج الصناعة والتعدين والطاقة الى ما يزيد عن ١٠ فى المائة سنويا فى المتوسط مقابل المعدل الذى ساد فى الستينيات والذى يقرب من ٨ فى المائة فى المتوسط وهذه الزيادة ستتم بمعدلات أكبر بكثير فيما يتعلق بالصناعات الانتاجية .

أما فى مجال الطاقة فقد تزايد انتاج البترول الخام بمعدلات مرتفعة ويجرى البحث عن استكشافات جديدة فى مناطق كثيرة من الجمهورية خاصة الصحراء الشرقية والغربية وشمال الدلتا ، وتدل النتائج على احتمالات زيادة كبيرة للغاية ينتظر أن تصل فى منتصف السبعينيات الى نحو ٥٠ مليون طن وهو ما

يتوقع معه زيادة انتاجنا من البترول فى نهاية السبعينيات زيادة كبيرة أخرى .

كما ينتظر أن تشهد السبعينيات الاستمرار فى زيادة القدرات الكهربائية المركبة نتيجة لتنفيذ مشروعات أخرى للمحطات الحرارية والمحطات المائية من قناطر النيل وكذلك منخفض القطارة .

ورغم أن الزراعة تمثل عنق الزجاجة فى التنمية اذ أن معدل نموها غالبا لم يزد عن معدل نمو السكان الا أنه من الضرورى التركيز عليها ، وتقوم استراتيجية التنمية الزراعية فى السبعينيات على استخدام المنجزات العلمية واستمرار البحث لتأكيد امكانيات التوسع الرأسى على أسس علمية وتكنولوجية ، مع استمرار التوسع الافقى الى أقصى حد ممكن ، مضافا الى ذلك كله تطوير الجوانب التنظيمية بما يتلاءم مع تحقيق هذه الاهداف .

العمـــالة :

تقوم استراتيجية التنمية فيما يختص بالعمالة على تحقيق أكبر قدر من فرص العمالة المنتجة فى سبيل الوصول الى هدف العمالة الكاملة الذى سيظل هدفا أساسيا تسعى الدولة حثيثا الى تحقيقه بزيادة طاقة الاقتصاد القومى على الاستثمارات .

واذا كانت التنمية خلال الستينيات برغم ما واجهنا فيها من ضغوط قد حققت فرص عمل جديدة لما يزيد عن ٢ر٣ مليون مشتغل اذ ارتفع اجمالى عدد المشتغلين فى مختلف أنشطة الاقتصاد القومى من نحو ٦ مليون فى سنة ٥٩ ــ ١٩٦٠ الى نحو ٨ر٣ مليون فى سنة ١٩٧٠/٦٩ ، فانه ينتظر أن يتحقق فتح أبواب العمل لاستيعاب كل قوة العمل المستجدة تقريبا والتى يقدر أن تصل الى نحو ٣ مليون فرد فى خلال السبعينيات .

وفى ضوء متطلبات المرحلة القادمة من بناء الدولة العصرية والتركيز على الاستثمارات فى الصناعات الاساسية والمكثفة لرأس المال بوجه عام ، وكذلك ما تستهدفه من المحافظة على سلامة ميزان تعاملنا مع العالم الخارجى يكون قد تم فعلا تحديد العمالة المترتبة على شطر هام من الاستثمارات التى ينتظر تنفيذها خلال السبعينيات . واذا كان هذا الشطر من الاستثمارات لا يستوعب وحده القوى العاملة المستجدة، فان الاستراتيجية ذاتها تقوم على استكمال فتح فرص العمالة عن طريق المشروعات المكثفة للعمالة بطبيعتها جنبا الى جنب مع المشروعات الاساسية الاخرى . ويتأتى ذلك باعطاء أهمية كبيرة للصناعات الصغيرة والحرفية على أسس علمية وتنظيمية سليمة ، وكذلك المشروعات الزراعية والخدمية فى حدود امكانيات استيعابها لعمالة منتجة .

وطبيعى أن تستهدف التنمية فى المرحلة القادمة الارتفاع بانتاجية المشتغل وتوفير احتياجات التنمية ذاتها من المهن والتخصصات والمهارات المختلفة وذلك بربط الخطة التعليمية والتدريبية ربطا عضويا بالخطة الشاملة للتنمية من

جانب ، وسياسة الاجور والحوافز والسياسات التنظيمية العامة من جانب آخر ٠

تعزيز الاستقلال الاقتصادى :

فيما يختص بعلاقاتنا الاقتصادية الخارجية ، تقوم استراتيجية التنمية فى السبعينيات على تعزيز الاستقلال الاقتصادى بزيادة الاعتماد على الذات حتى تتاح للارادة الوطنية قوة أكبر وحركة أوسع فى مجال هذه العلاقات وضرورة تحديد هذا الهدف يمليه الدور الحاسم الذى تلعبه الموارد الاجنبية فى مراحل التنمية كعنصر محدد لزيادة معدلات النمو والانطلاق به ٠ وان كسر القيد الذى يفرضه قصور الموارد الاجنبية على معدل النمو هو بذاته السبب الذى يجعل تعزيز الاستقلال الاقتصادى ركنا أساسيا فى استراتيجية التنمية .

واذا كان تنفيذ الخطة فى الستينيات قد صاحبه عجز مستمر فى ميزان المدفوعات خلال السنوات الخمس الاولى بلغ ٤١٧ مليون جنيه ، واذا كانت السياسة الانكماشية لم تؤد الى تخفيض هذا العجز بل العكس وصل الى ما يزيد عن ٧١ مليون جنيه فى ٦٧ — ١٩٦٨ برغم جمود الناتج القومى فقد كان للسياسة التوسعية التى اتبعت منذ ٦٨ — ١٩٦٩، بالاضافة الى تحسن معدلات التبادل التجارى ، أثرا كبيرا فى تحسين موقف هذا الميزان ، اذ لم يزد العجز الجارى لميزان المدفوعات عن ٢١ مليون جنيه فى ٦٩ — ١٩٧٠ .

وتقوم استراتيجية الاعتماد على الذات فى السبعينيات على العمل المستمر على تخفيض عجز الميزان الجارى مع الخارج على الرغم من رفع معدل نمو الناتج القومى والبدء مع نهاية النصف الاول من السبعينيات بتحقيق فائض جارى متزايد فى هذا الميزان يمكن معه تسديد التزاماتنا الخارجية من الموارد المحلية ٠

ويقوم هـــذا الهدف على دعـــامتين ، أولهمـــا الاستمرار فى تغيير هيكل الصادرات بزيادة الاهمية النسبية للصادرات غير التقليدية اذ يبدأ فى منتصف السبعينيات تحقيق أكثر من نصف الزيادة فى اجمالى الصادرات من سلع غير تقليدية ومن أهمها البترول والمنتجات المعدنية ، وثانيهما الاستمرار فى احلال السلع المحلية محل السلع الاجنبية ، اذ من المتوقع أن تنخفض تدريجيا نسبة الواردات الى انتاج قطاع الاعمال من نحو ١٠ر٥ ٪ حاليا الى نحو ٨ر٤٪ فى منتصف السبعينيات والى أقل من هذه النسبة فى نهاية السبعينيات .

وطبيعى أن تؤدى التغيرات الهيكلية فى التصدير والاستيراد الى تحصين الاقتصاد القومى ضد الاثار التى قد تنجم عن تغيرات معدلات التبادل الدولية فى غير صالح البلاد ٠

الاستهلاك العائلى ونمطه :

ان الاستمرار فى التنمية الاقتصادية بمعدلات مرتفعة وما يعنيه ذلك من زيادة مستمرة فى متوسط دخل الفرد ، يسمح بالارتفاع بمستوى المعيشة .

وتقوم استراتيجية التنمية فى السبعينيات على أســاس الاضطراد بزيادة الاستهلاك العائلى بمعدل يفوق معدل الزيادة للسكان · ولكن علينا أن نذكر أيضا ان تحديد هذا المعدل هو فى جوهره قرار سياسى يرتكز أساسا على معدلات النمو الاقتصادى المستهدفة من جانب ، ورصيد ميزان المدفوعات الجارى المسموح به فى الخطة من جانب آخر ، شأنه فى ذلك شأن قرار معدل نمو الاقتصاد القومى ·

وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى حقيقة هامة وهى أن معدل الزيادة فى الاستهلاك العائلى سوف يكون بالضرورة أقل من معدل النمو فى الناتج ، بما يمكن من توفير موارد متزايدة للاستثمارات ومتطلبات المعركة وذلك تطبيقا للمعادلة الاستهلاكية الاستثمارية التى ينص عليها الميثاق بوضوح ودقة ·

وتستهدف السياسة الاستهلاكية تطوير النمط الاستهلاكى بما يتفق مع تطور الانتاج المحلى من السلع الاستهلاكية وما يمكن تخصيصه من موارد نقدية أجنبية لاستيراد مواد استهلاكية ، وينصب التطوير على رفع معدلات الاستهلاك وعلى تحسين نوعه بتوفير السلع الهامة الرئيسية التى تهم غالبية الشعب مثل اللحوم والدهون بمختلف أنواعها ، والسكر والادوية والاقمشة الشعبية والسلع الهندسية وغيرها ·

التنمية الاجتماعية :

ايمانا بتوفير حياة أفضل للمواطنين ، فقد اهتمت الثورة بتقديم الخدمات الاجتماعية لرفع المستوى الاجتماعى والصحى والثقافى والتأمينات الاجتماعية للجماهير ·

ويكفى للتدليل على ذلك أنه خص الخدمات التعليمية والعلمية نحو ١٥٠ مليون جنيه فى العام الحالى مقابل نحو ٢٣ مليون جنيه فى بداية الخمسينيات ·

وتقوم استراتيجية التنمية فى السبعينيات على الاستمرار فيما استهدفته الثورة من التوسع فى نشر الخدمات الاجتماعية ورفع مستواها .

فيما يتعلق بالتعليم فقد أبرزت تجربة الستينيات أهمية سد احتياجات التنمية من الافراد المتخصصين القادرين على العمل وتطويره بما يكفل رفع انتاجية الاقتصاد القومى سواء من حيث الكم أو الكيف · واذا كان تطوير السياسة التعليمية والتدريبية فى السنوات الاخيرة من الستينيات قد سار فى هذا الاتجاه فان استراتيجية التنمية فى السبعينيات تقوم على تحقيق الارتباط بين خطة التنمية واحتياجاتها من قوة العمل المؤهلة من مختلف مستويات المهن وبين خطة التعليم سواء من حيث سياسات القبول فى المراحل التعليمية المختلفة أو من حيث المناهج فى كل مرحلة ·

واذا كانت استراتيجية السبعينيات تستهدف زيادة نسبة الالزام فى مرحلة التعليم الابتدائى من حوالى ٧٦ر٦ فى المائة فى سنة ٦٩ ـ ١٩٧٠ الى حوالى ٩٠ فى المائة فى سنة ٧٩ ـ ١٩٨٠ مع القضاء على الامية ورفع المستوى الثقافى للمجتمع ، فان هذه الاستراتيجية تعمل على اعطاء دفعة كبيرة للتعليم الفنى لاعداد الفنيين ، والعمال المهرة اللازمين لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية · كما انها تعنى بالتوسع فى الجامعات الاقليمية بهدف مراعاة ظروف البيئة والحد من التكدس فى الجامعات القائمة . فضلا عن الاهتمام بتدريب العاملين فعلا فى مختلف مجالات العمل واعدادهم لتحمل مسئوليات المهام التى تنـــاط بهم فى كافة أجهزة الانتاج والخدمات .

وبالنسبة للصحة فان أحد جوانبها الاساسية هو توفير الاطباء اللازمين لمواجهة التزايد فى عدد السكان ورفع مستوى الخدمة الصحية اذ من المستهدف أن يصل عدد السكان لكل طبيب بشرى الى حوالى ١٨٠٠ فى ٧٩ ـ ١٩٨٠ بدلا من ٢١٠٠ فى عام ٦٩ ـ ١٩٧٠ ولكل طبيب أسنان حوالى ١٤٠٠٠ بدلا من ١٨٠٠٠ فى السنتين السابقتين على التوالى ولكل صيدلى ٦٠٠٠ بدلا من ٧٧٠٠ فى نفس السنتين ·

هذا بالاضافة الى التوسع فى تطبيق التأمين الصحى ليشمل محافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة والبحيرة والغربية وأسوان · ثم تعميم التأمين الصحى تباعا فى باقى المحافظات بحيث يغطى التأمين الصحى فى سنة ٧٩ ـ ١٩٨٠ أربعة أضعاف العدد الذى يشمله التأمين فى عام ٦٩ ـ ١٩٧٠ · كما أنها تقوم على تغطية قطاع الريف بالكامل بالوحدات الصحية الريفية ·

وبالنسبة للاسكان فقد ظل محل الاهتمام خلال الستينيات اذ استحوذ على قدر كبير من الاستثمارات تصل الى ما يقرب من ٥ر١١ فى المائة من اجمالى الاستثمارات المنفذة ·

وعلى الرغم من ضخامة نصيب الاسكان من الاستثمارات التى تقترب من الاستثمارات التى خصصت للزراعة والرى مثلا ، فان مشكلة توفير وحدات سكنية مناسبة لبعض قطاعات من الشعب مازالت قائمة . ونستهدف فى السبعينيات الاعتماد فى حل هذه المشكلة على تطوير صناعة البناء بما يؤدى الى خفض التكلفة وسرعة الانشاء ، وكذلك توفير وحدات متنوعة تلائم فئات الدخول المختلفة واحجام الاسر ·

وطبيعى أن يصاحب ذلك التوعية اللازمة لتغيير بعض المفاهيم والعادات القائمة من حيث الموائمة ما بين حجم الاسرة وسعة الوحدة السكنية ، بالاضافة الى الاجراءات التنظيمية التى تضمن تحقيق هذه الاهداف ·

أما فيما يختص بالمرافق فيستهدف مد جميع القرى فى الجمهورية بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء وتوفير الصرف الصحى لعواصم المحافظات والمدن الهامة ٠

ولاشك أن تزويد القرى بالمياه النقية وبالكهرباء يسهم فى التقريب الحضرى بين القرية والمدينة .

مشكلات ما بعد الحرب :

لابد أن تأخذ استراتيجية التنمية فى اعتبارها مواجهة مشكلات ما بعد الحرب على اعتبار أن حل هذه المشكلات سيتم فى اطار الخطة الاقتصادية الشاملة ٠ وفى الحقيقة فان هذه الجوانب بأبعادها المختلفة موضع دراسة وبحث فى الوقت الحاضر خصوصا فيما يتعلق :ــ

ــ اعادة البناء والتعمير للاقاليم التى شملتها الحرب بما يحقق دفع نمو هذه الاقاليم ويضمن بدوره عملية النمو القومى ، وتأخذ فى اعتبارها وضع الحلول لكثير من المشكلات .. كمشكلة الترشيد الاقتصادى والاجتماعى الذى لا يصح النظر له على أنه مجرد اعادة البناء ، بل استثمار جديد من شأنه أن يزيد من الطاقة الانتاجية والخدمية على حد سواء خلال السنوات المقبلة ٠

ــ عودة الالاف من الشباب ممن يتقرر تسريحهم من التجنيد الى الحياة المدنية وما يتطلبه ذلك من احتياجات اسكان وتعليم وصحة وعمل واستهلاك ٠

ــ عودة المهجرين من مدن القناة ٠

وفى النهاية أود أن أشير الى حقيقتين هامتين :ــ

الاولى : وهى أن التخطيط عملية تتصف بالاستمرار والمرونة اذ تأخذ فى الاعتبار دائما الظروف المتغيرة ، ولتوفير هذين العنصرين يحتاج الامر الى أعداد خطة طويلة المدى لا تعطى أكثر من اتجاهات عامة للمجاميع والمتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وخطط متوسطة المدى تمثل كل منها احدى حلقات الخطة الطويلة المدى كما تستمد منها الاهداف الرئيسية التى يتحدد على أساسها الاهداف الجزئية والتفصيلية لكل منها ، وأخيرا الخطط السنوية التى تمثل فى الحقيقة البرنامج العملى لتنفيذ الخطط المتوسطة المدى .

الثانية : وهى أنه وان كان اعداد الخطط المترابطة والمتوازنة يقع على عاتق جهاز التخطيط المركزى وذلك فى ضوء الاهداف العامة للدولة ، وفى حدود الامكانيات المادية والبشرية القائمة ، والقيم الاجتماعية السائدة ، الا أن النجاح فى تحقيق أهدافها يتوقف على حماس الجماهير العاملة واقتناعهم بأن الخطة هى وسيلة تحقيق الامانى القومية ٠